الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الاثنين ،
٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

محضرموجز للجلسة السابعة والاربعين

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٦ : المسائل السياسية الخاصة (تابع)

حالة الابتكارات التكنولوجية في الامم المتحدة

حالة أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الامم المتحدة

مشروع النظام المتكامل للمعلومات الإدارية

نظام التخزين والاسترجاع باستخدام الاقراص الضوئية

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.47
29 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57803 ٠٢٧٩ح(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.5/46/23 ؛ A/46/7/Add.9)

١ - السيد تيميل (تركيا) : أعرب عن تأييد وفده القوي للأنشطة المخططة لفترة السنتين في مجال المكافحة الدولية للمخدرات والمشار إليها في الفقرات من ٢٢ الى ٢٥ من تقرير الأمين العام (A/C.5/46/23) ، وعن اعتقاده بأن الترتيبات الإدارية والمالية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ستؤدي الى تحسين تنفيذ كل من الولايتين القائمة والجديدة في هذا المجال .

٢ - وأردف قائلا إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يمثلان خطرا يهدد جميع البلدان ، وإن التعاون الدولي أسلوب ضروري لمعالجتهما . واسترسل قائلا إنه قد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية بعض الخطوات الفعالة لقطع سبل الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد الدولي ، وإن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وقد دأبت تركيا منذ أمد بعيد على التعاون مع لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وتعتبر الدور المتكامل لهذه الهيئات دورا أساسيا في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وأضاف قائلا إن تركيا ترى أنه ينبغي تلبية الاحتياجات الإدارية والمالية للبرنامج بصورة كاملة كي تزداد كفاءته وفعاليته .

٣ - السيد سبانز (هولندا) : تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقال إن قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ يقضي بأن تكون لجنة المخدرات هي الهيئة الأساسية المختصة في الأمم المتحدة بتقرير السياسات المتعلقة بمسائل مكافحة المخدرات ، وإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٩١ يقضي بأن تكون اللجنة مسؤولة عن توفير التوجيه المتعلق بالسياسات لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعن رصد أنشطته . وبالإضافة الى ذلك ستخول اللجنة سلطة تنفيذ

(السيد سبانز ، هولندا)

المهام المحددة بموجب المادة ٩ من مشروع القواعد المالية المرفق بتقرير الامين العام (A/C.5/46/23) . وأردف قائلا إن الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ترى أن من الملائم للجنة المخدرات أن تبحث تلك المسائل في دورتها التالية ، فضلا عن دراسة الهياكل الإدارية لبرنامج مراقبة المخدرات ، واضعة في اعتبارها ، في جملة أمور ، التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/46/7/Add/9) .

٤ - واستطرد قائلا إن ما أعلنه الامين العام سابقا من اعتزامه تفويض السلطة فيما يتعلق بصندوق برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، قد تأكد في تقريره . وينبغي الإشارة في هذا الصدد الى أنه في حين أن المرونة الإدارية أمر محمود في حد ذاته ، فإنها ينبغي أن تطبق في موضعها وأن تسهم في تحقيق الكفاءة وأن تكون متسقة مع سياسة شؤون الموظفين في الامم المتحدة . وتحويل منصب المدير التنفيذي الى منصب ثابت ينبغي أن يجري ضمن الإطار الإجرائي المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وهناك حاجة ماسة أيضا الى اتخاذ إجراء بأسرع ما يمكن لملء الوظائف الشاغرة الممولة من خارج الميزانية .

٥ - وأردف قائلا إن الاتحاد الاوروبي يؤيد ما ورد في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية ويوافق على أن يكون المدير التنفيذي مسؤولا عن حفظ حسابات الصندوق وعرضها على لجنة المخدرات ومجلس مراجعي الحسابات والجمعية العامة . وأضاف قائلا إن الاتحاد يفترض أن ذلك الإجراء يعني أن التقارير المقبلة للجنة الاستشارية بشأن صندوق برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات سوف توجه أيضا الى لجنة المخدرات .

٦ - السيدة فوغ (السويد) : تكلمت نيابة عن بلدان الشمال الاوروبي فقالت إن ما قررته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ من إنشاء برنامج وحيد لمراقبة المخدرات كان خطوة أساسية نحو تمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بالدور الرائد في مجال المكافحة الدولية للمخدرات . وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية ترى أن الهيكل التنظيمي المقترح في تقرير الامين العام غير واقعي ، فإن بلدان الشمال الاوروبي تفترض أن الامين العام يأخذ في اعتباره آراء اللجنة الاستشارية في سياق جهوده المستمرة الرامية الى ترشيد الهيكل الإداري للبرنامج . ومنذ إنشاء البرنامج ، ظل التركيز منصبا على تنظيم عمله وترتيب هيكله . واسترسلت قائلة إن بلدان الشمال الاوروبي مقتنعة بأن البرنامج سيركز أنشطته حاليا تركيزا كاملا على تعبئة جهود منظومة الامم

(السيدة فوغ ، السويد)

المتحدة والمجتمع العالمي من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة المخدرات ، وترنو الى الاطلاع على تقارير بشأن هذه الانشطة في الاجتماع التالي للجنة المخدرات .

٧ - واستطردت قائلة إن وفود بلدان الشمال الاوروبي تتفق مع الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤ من تقريرها والذي مؤداه أن مسألة سلطة تسيير البرنامج ليست واضحة . بيد أن هذه الوفود تشك في أن لجنة المخدرات سيكون بامكانها الموافقة على البرنامج التنفيذي والميزانية الادارية لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات وكفالة تنفيذهما . ومن ثم فإنها تعتقد بوجوب الاستمرار في بحث مسألة سلطة التسيير ومناقشتها . ويلزم أن تتوفر لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات المرونة الادارية التي تتيح له أداء مهامه بصورة فعالة . ويجب أن تتخذ حاليًا مقررات لتبسيط تعيينات وترقيات الموظفين في البرنامج ، فضلا عن إنشاء الادارة المناسبة للصندوق المقترح والصناديق الاستئمانية والشؤون المالية الاخرى .

٨ - وأردفت قائلة إن تحسين استخدام الموارد القائمة كان أحد الاسباب التي دعت الى إنشاء برنامج الامم المتحدة لمراقبة الدولية للمخدرات . وينبغي قبل اضافة وظائف أخرى الى البرنامج توحيد الهياكل القائمة . ووفود بلدان الشمال الاوروبي ترى أن من المهم أن تتخذ الجمعية العامة مقررا في الدورة الحالية يمكّن برنامج المراقبة الدولية للمخدرات من البدء على الفور في أداء مهامه التنفيذية ، مع مراعاة أنه سيلزم المزيد من المناقشة لمسألة تسيير البرنامج .

٩ - السيدة بيليو (كندا) : قالت إن وفدها يعتقد أن من اللازم اتخاذ مقرر في الدورة الحالية بشأن الترتيبات الادارية والمالية لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وقد طُلب الى الامين العام في الدورة الماضية أن يوحّد هياكل مراقبة المخدرات في الامم المتحدة تحت رئاسة وكيل للامين العام . وبالاضافة الى ذلك ، فإن القرار الذي اتخذته اللجنة الثالثة في وقت سابق من الدورة الحالية قد أرسى المبادئ التوجيهية السياسية العامة للبرنامج . وستعتبر اللجنة الخامسة مقصّرة في أداء واجباتها اذا هي تأخرت في اتخاذ مقرر بشأن هذا البند . وقد أكد الامين العام في تقريره أنه نظرا الى حجم البرنامج والسمات المميزة للصندوق المقترح ، هناك حاجة الى وضع قواعد مالية مستقلة وتقرير استثناءات ، حيثما يلزم ذلك ، من النظام المالي للامم المتحدة . ويجب أن يجري حاليا تحديد تلك القواعد بوصف ذلك نقطة انطلاق تمكن البرنامج من العمل .

(السيدة بييلو ، كندا)

١٠ - واستطردت قائلة إن الامين العام قد اقترح أيضا تحويل الوظيفة المؤقتة للمدير التنفيذي الى وظيفة ثابتة وأن تعتمد الجمعية العامة قواعد خاصة فيما يتعلق بالموظفين . وهذان المقترحان أكثر من معقولين نظرا لطبيعة البرنامج وما يتسم به من أولوية عالية ، لا سيما وأنهما متسقان مع توصيات فريق الخبراء التي استند اليها المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ . وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية قد طرحت في تقريرها بعض المسائل الهامة ، فإنها لم تعترض على أي من توصيات الامين العام . وأضافت قائلة إن وفدها لا يرى بالتالي أي سبب يدعو الى التأخر في اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة .

١١ - السيد غريفغ (استراليا) : قال إن وفده يوافق على أن من الضروري اتخاذ مقرر في الدورة الراهنة لكي يتمكن برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من بدء أنشطته في أقرب وقت ممكن .

١٢ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده يؤيد البرنامج ويؤيد توفير المرونة التنظيمية والادارية الملائمة للمدير التنفيذي . ولكن السؤال هو ما قدر المرونة اللازمة ، وهل القواعد والانظمة المالية الحالية تحول دون توفير تلك المرونة . وأردف قائلا إن وفده ليس مقتنعا حاليا بأن هذا هو الحال ، ولكنه على استعداد لإعادة النظر في موقفه اذا ما تم اقناعه بأن بعض القواعد تسبب صعوبات . وينطبق هذا بالمثل فيما يتعلق بموقفه من مسألة وضع سياسة مستقلة لشؤون الموظفين . وقد تناولت اللجنة الاستشارية هذه المسألة نفسها في الفقرة ٤ من تقريرها وأشارت الى أنه ليس من الواضح إن كان التوجيه المقدم من لجنة المخدرات في مجال السياسات يشمل الانشطة التنفيذية . وهذه مسألة يلزم مناقشتها وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة مقررا بشأنها ، إما في اللجنة الخامسة أو في هيئة فرعية أخرى . وأضاف قائلا إن بوسع وفده على أي حال أن يوافق على أن تشمل سلطة اللجنة الانشطة التنفيذية بشرط ألاّ تُفوّض أيٌ من سلطاتها الى أي من هيئاتها أو أجهزتها الفرعية .

١٣ - وتطرق الى الفقرة ٣ من تقرير الامين العام ، فأعرب عن ترحيب وفده بالاقتراح المقدم من الامين العام بأن يبين مجموع الموارد المتاحة للبرنامج ، الداخلة منها في الميزانية العادية والخارجة عنها ، ولكنه يود أن يكون هناك بيان مستقل لكيفية تعيين الانشطة الممولة من هذين المصدرين المختلفين للتمويل .

(السيد راي ، الهند)

١٤ - وأردف قائلا إن وفده يتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية في أن الهيكل الذي اقترحه الامين العام يبدو معقدا بعض الشيء وغير عملي وأن بعض الوحدات والمكاتب المقترحة ينبغي ادماجها معا . وذكر أن وفده يود أن يعيد الامين العام النظر في تلك المسالة وأن يقدم تقريرا عما يخلص اليه من نتائج الى الجمعية العامة إما في الدورة التالية أو عند استئناف الدورة الحالية في عام ١٩٩٣ .

١٥ - واستطرد قائلا إن موضوع المواد الافيونية المشروعة ينبغي أن يكون جانبا هاما من جوانب عمل البرنامج . وذكر أن وفده يود أن يطمئن من المدير التنفيذي الى أن هذه المسالة ستجري معالجتها وأن يزود بمعلومات عن الموضع الذي ستدرج فيه في الهيكل المقترح للبرنامج وكذلك عن الانشطة التي سوف يشرع فيها المدير التنفيذي لمعالجتها .

١٦ - وأردف قائلا ان وفده يتفق مع مقترحات الامين العام الواردة في الفقرة ١٧ من تقريره بشأن مسالة الوظائف الاضافية ، ولكنه يود أن يعرف حالة الشواغر الحالية فيما يتعلق بالبرنامج . وأضاف قائلا إن وفده يود أيضا أن يتلقى ايضاحا يبين كيف يمكن لصندوق برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ان يكون محكوما بنفس النظام المالي الذي يحكم المنظومة بأسرها وأن تكون له في الوقت نفسه قواعد مالية مختلفة .

١٧ - السيدة طاهر - خيلي (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت إن مقترحات الامين العام الواردة في تقريره (A/C.5/46/32) تمثل تقدما ملموسا نحو تنفيذ المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ بإنشاء برنامج وهيكل جديدين للامم المتحدة لمراقبة المخدرات . وتقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7/Add.9) يزود اللجنة بمعلومات اضافية بشأن المسائل ذات الصلة . وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية لم تتمكن في عدة حالات من التوصل الى نتائج وتوصيات محددة ، فإن اللجنة الخامسة سيلزم مع ذلك أن تتخذ اجراءات حاسمة في الدورة الحالية لكفالة التنفيذ التام لمقررات الجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٩٣ . وذكرت أن وفدها يتطلع الى العمل مع جميع الوفود الاخرى في حل المسائل المعلقة كي تتوفر للمدير التنفيذي مجموعة عملية ومترابطة من المبادئ التوجيهية تكفل تنفيذ المشيئة التي أعربت عنها الجمعية العامة .

(السيدة طاهر - خيلي ،
الولايات المتحدة الامريكية)

١٨ - واستطردت قائلة إن الامين العام اقترح عددا من التغييرات في أنظمة البرنامج المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الموظفين . بيد أن تلك التغييرات لا تشكل حيودا كبيرا عن الانظمة المطبقة على برامج الامم المتحدة الاخرى ، كبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، التي تستمد معظم مواردها من التبرعات . والامر اللازم في هذا الصدد هو كفالة المرونة اللازمة لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات لكفالة الاضطلاع بالانشطة على نحو كفء وفعال .

١٩ - وأردفت قائلة إن مشروع القرار المتعلق بالمخدرات الذي اعتمدته اللجنة الثالثة بتوافق الآراء (A/C.3/46/L.33) ، يوفر الاساس اللازم لمعالجة كثير من الجوانب التفصيلية لمقترحات الامين العام . وفي الفقرة ٩ من مشروع القرار ، أوصت اللجنة الثالثة بأن تقر الجمعية العامة اقتراح الامين العام وضع الموارد المالية لصندوق الامم المتحدة الحالي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات تحت المسؤولية المباشرة للمدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، بحيث تمثل صندوقا لتمويل الانشطة التنفيذية . واعتماد الجمعية العامة لمشروع قرار اللجنة الثالثة مؤداه إنشاء ذلك الصندوق بصفة قانونية . ويجب على اللجنة الخامسة أن تبت في النظام المالي الذي يحكم الصندوق في الدورة الحالية كي تكفل إمكانية استمرار البرامج في عام ١٩٩٢ .

٢٠ - واستطردت قائلة إن الانظمة المتعلقة بشؤون الموظفين التي اقترحها الامين العام تشكل خطوة جوهرية نحو تحقيق الادارة اللامركزية للبرنامج . وأعلنت تأييد وفدها لإنشاء مجلس مستقل للتعيين والترقية خاص بالبرنامج من أجل كفالة المعالجة السريعة للمقررات المتعلقة بالموظفين . وفي حين أن من الاساسي كفالة نزاهة المقررات المتعلقة بالموظفين ، فإن الاجراءات التي تؤخر التعيينات ومن ثم تضعف فعالية البرنامج اجراءات غير مقبولة .

٢١ - واسترسلت قائلة إن وفدها يؤيد أيضا المقترحات المحددة الواردة في الفقرات من ١٠ الى ١٦ من تقرير الامين العام ، ويلاحظ في هذا الصدد ان تعليقات اللجنة الاستشارية قد لا تعكس بالكامل رغبة الدول الاعضاء في تفويض قدر من السلطة الى

(السيـــدة طاهـــر - خيلي ،
الولايات المتحدة الامريكية)

المدير التنفيذي في مجال شؤون الموظفين . وذكرت أن وفدها يعتقد أن تلك السلطة لازمة ومتسقة مع الاتفاقات السياسية المتوصل اليها في عام ١٩٩٠ وفي الدورة الحالية بشأن أداء البرنامج لوظائفه . وقالت إن وفدها يؤيد أيضا اقتراح الامين العام تثبيت وظيفة المدير التنفيذي برتبة وكيل للامين العام ، وهو ما ينبغي الموافقة عليه في الدورة الحالية .

٣٢ - وأردفت قائلة انه ينبغي تزويد برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالموارد الكافية للاضطلاع بالانشطة المقررة . وزيادة الملاك التي ووفق عليها في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة كانت مطلوبة من أجل الوفاء بالمسؤوليات الجديدة للبرنامج . ومضت قائلة إنه إذا لزمت في المستقبل اضافة الى الملاك الممول من الميزانية العادية ، فإن وفدها سيؤيد تلك الزيادات شريطة أن يكون توفير الوظائف الجديدة عن طريق النقل . بيد أن الامين العام يوصي بانشاء أربع وظائف جديدة ممولة من خارج الميزانية . وذكرت انه في حين ان وفدها يتفهم شواغل اللجنة الاستشارية ، فإنه يلاحظ أنه لا اللجنة الاستشارية ولا اللجنة الخامسة قد اتخذت مقررات بشأن الوظائف الممولة من خارج الميزانية لبرامج الامم المتحدة الاخرى ، وانه يود أن يتلقى شيئا من الايضاح بشأن توصية اللجنة الاستشارية في الموضوع المعروض للنظر . وأضافت قائلة ان وفدها يكرر الاعراب عن اعتقاده بأن المقررات المتعلقة بانشاء وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية ليست موضوعا لاجراءات الجمعية العامة .

٣٣ - وذكرت أن وفدها يعتبر الهيكل الاداري الجديد المقترح من الامين العام خطوة هامة أولى نحو اعادة تنظيم جهود الامم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات . وقالت إن وفدها يضع في الاعتبار الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ، ولكنه يتوقع من المدير التنفيذي أن يداوم على استعراض المشاكل المحتملة واقتراح اجراء تغييرات اضافية اذا لزم ذلك لكفالة ابقاء التكاليف الادارية عند أدنى حد ممكن .

٣٤ - وأردفت قائلة إن تقريري الامين العام واللجنة الاستشارية يتناولان أيضا دور لجنة المخدرات في الاشراف على أنشطة وموارد برنامج المراقبة الدولية للمخدرات . وينبغي الاشارة في هذا الصدد الى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(السيدة طاهر - خيلي ،
الولايات المتحدة الامريكية)

قرارا أن تلك اللجنة هي الهيئة الاساسية لتقرير السياسات في الامم المتحدة فيما يتعلق بمسائل مراقبة المخدرات . وهذه الوظائف المهمة التي تضطلع بها اللجنة في مجالي تقرير السياسات والرصد لا ينبغي إضعافها بممارسة الادارة الجزئية لمشاريع محددة . وأعربت عن قلق وفدها من أن بعض القواعد المالية المقترحة من الامين العام يمكن أن تقود الى السير في هذا الاتجاه . وذكرت أن وفدها يتوقع أن يجري صقل تلك القواعد في المستقبل لتعكس على النحو الكامل المقررات الحكومية الدولية ذات الصلة ، وأن تتناول الدورات المقبلة للجنة المخدرات هذه المسائل الهامة وتتخذ المقررات اللازمة بشانها .

٢٥ - وأعربت عن ادراك وفدها لوجود عدد من المسائل الخاسمة التي لم تحل بعد . وعلى الرغم من عبء العمل الثقيل الذي تضطلع به اللجنة الخامسة ، فإنها يجب ان تتخذ الاجراء اللازم في الدورة الحالية . ولابد لها أن تكفل أيضا احترام المقررات التي تتخذها للتوجيه الصادر عن اللجنة الثالثة بشأن السياسات . وأضافت قائلة إنه نظرا الى الطابع التقني لبعض المسائل ، فإن وفدها يعتقد أنه ينبغي للوفود المعنية ان تجري مشاورات غير رسمية بغية التوصل الى مشروع مقرر يمكن الموافقة عليه بتوافق الآراء قبل الموعد النهائي المقرر من اللجنة حاليا .

٢٦ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : قال إن وفده يتفق مع الزخم العام لتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها (A/46/7/Add.9) بشأن مسألة دور لجنة المخدرات ، ويتفق أيضا مع الوفود الاخرى في أنه قد يكون من المفيد اجراء مناقشات غير رسمية للمسألة . وأردف قائلا إن وفده يتفق أيضا مع الوفد الهندي في أن الهيكل المقترح من الامين العام لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يبدو غير واقعي ، ويرى ان من اللازم اجراء مزيد من الترشيد لكفالة تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لتنفيذ البرامج . ومن ثم فإنه يؤيد تأييدا تاما ما ورد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٢٧ - واستطرد قائلا إن عددا من الوفود قد أشار الى الازدواج الظاهر الذي يشمله التنظيم المقترح من الامين العام في مجالات الشؤون الادارية والشؤون المالية وشؤون الموظفين . كما ترد اشارة الى هذه المسألة في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية . وذكر أن وفده لا يزال يرى ان القواعد الحالية للامم المتحدة ينبغي ان

(السيد ايتوكيت ، أوغندا)

تكون لها الأولوية في الاعتبار في تلك المجالات . وتطرق الى موضوع الملاك ، فقال إنه في حين أن وفده سيظل يؤيد المقترحات التي من شأنها تعزيز البرنامج ، فإنه يرى أنه يجب أولا في المرحلة الحالية شغل الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة بالفعل . ويرى وفده أيضا أن أي تعزيز للبرنامج ينبغي ألا يقتصر على موظفي مقر البرنامج ؛ وفي هذا الصدد ، ينبغي للأمين العام أن يقدم توصيات محددة لتعزيز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، التي من الواضح أنها ستضطلع بدور هام في تنفيذ البرنامج في منطقتها .

٢٨ - الآنسة شيتاخا (كينيا) : أعربت عن تحفظات وفدها بشأن تدخل اللجنة الثالثة في الشؤون التي يشملها اختصاص اللجنة الخامسة وقالت إنها مترددة في تأييد منح البرنامج هذه الدرجة من الاستقلال التي لم يسبق لها مثيل . وأعربت عن قلقها أيضا من أن سياسات الموظفين المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد لا تكون متسقة مع سياسات الأمم المتحدة وأعربت ، فيما يتعلق بالفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ، عن اتفاقها مع ممثل أوغندا في أنه لا ينبغي إنشاء مزيد من الوظائف الى أن تُشغل الوظائف المأذون بها بالفعل .

٢٩ - وأردفت قائلة إنها تشعر بالقلق لأن اللجنة الاستشارية لم تتمكن من التوصل الى نتائج محددة ، مما يجعل من الصعب على اللجنة الخامسة أن تتخذ مقررا في هذا الصدد . وقالت إنه إذا كان هناك مقررات يلزم أن تتخذها اللجنة حاليا ، فإنها تريد أن تعرف ما هي هذه المقررات . واختتمت كلامها قائلة إن وفدها يفضل ارجاء المسألة ، ولكن اذا كان لا بد من اتخاذ مقرر ، فإنها تؤيد الاقتراح المقدم من ممثل الهند بأن يُطلب الى الأمين العام تقديم استعراض للهيكل المقترح الى اللجنة الخامسة في دورتها التالية أو المستأنفة .

٣٠ - السيد فونتين (كوبا) : قال إن هناك مسألة هامة واحدة لم تحل بعد ، هي درجة الاستقلال التي ينبغي منحها للبرنامج . وعدم الاتفاق على هذه المسألة يمثل مشكلة ، ومن ثم يلزم أن تصدر اللجنة الثالثة مبادئ توجيهية واضحة . وفي هذا الصدد ، أعرب عن أسفه لتدخل اللجنة الثالثة في أعمال اللجنة الخامسة وأشار الى أن القرار ٣٤٨/٤٥ تضمن الاعراب عن القلق بشأن هذه المسألة . وأعرب عن رغبته في أن يعرف الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة تلبية لطلب الجمعية العامة تحديد مجالات اختصاص اللجان الرئيسية المعنية .

(السيد فونتين ، كوبا)

٣١ - وأردف قائلا إن الإيضاح لازم أيضا فيما يتعلق بدور لجنة المخدرات : فهل ينبغي لها أن تقتصر على توفير المبادئ التوجيهية العامة أم أنها مخولة أيضا سلطة الإشراف والمراقبة على الميزانيتين التنفيذية والإدارية للبرنامج ؟ ، وهذه مسألة يلزم تسويتها قبل أن يصبح من الممكن اتخاذ مقرر نهائي . كما يلزم البت في مسألة إن كانت وظيفة المدير التنفيذي ستحول من وظيفة مؤقتة الى وظيفة ثابتة . وعلى الرغم من أن القرار ٣٤٨/٤٥ طلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا عن التدابير الرامية الى تعزيز مكتب الامم المتحدة في فيينا ، فإنه لم يُقدَّم حتى الآن أي تقرير . وأعرب عن رغبته في أن يعرف التدابير التي يعتزم الامين العام اقتراحها من أجل تحقيق هذا الهدف .

٣٢ - واستطرد قائلا إنه يوافق على الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن الهيكل التنظيمي والقواعد المالية ونظام الموظفين ، ولكنه يرى أنه على الرغم من ضيق الوقت يلزم اتخاذ مقررات بشأن مسائل أخرى لم تتناولها اللجنة الاستشارية . وأعرب في ختام كلامه عن تأييده للاقتراح المقدم من ممثل أوغندا بتعزيز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، قائلا إن هذا أمر مهم بصفة خاصة نظرا لجسامة مشكلة المخدرات في بلده وفي منطقة أمريكا اللاتينية بأسرها .

٣٣ - السيد دوهولت (المكسيك) : قال إنه يرى أن الشواغل التي أعربت عنها وفود كثيرة لا تشكل اعتراضا على توفير ما يلزم من المرونة المناسبة لكي يفي البرنامج بالمهام المنوطة به ، بل هي طلبات تلتمس تقديم المزيد من الاسانيد التي تبرر الحاجة الى التدابير المقترحة من الامين العام . وأعرب عن أمله في أن يتمكن الرئيس من إيجاد الاليات الملائمة لإزالة الشواغل المتعلقة بتمويل البرنامج وملاكه وهيكله لكي يمكن اتخاذ مقرر في الدورة الحالية . وأعلن تأييده للرأي الذي أعرب عنه ممثل السويد والذي مؤداه وجوب اتخاذ إجراء بشأن البرنامج حاليا ، حتى إذا ظلت بعض المسائل غير واضحة ، لكي يمكن للبرنامج أن يبدأ أنشطته في أقرب وقت ممكن وبالقدر اللازم من المرونة .

٣٤ - السيد غوميز (الجمهورية الدومينيكية) : قال إن المشكلة لها جانبان : الجانب السياسي المتصل بدور لجنة المخدرات والجانب الإداري المتصل بالامانة العامة للامم المتحدة . وفيما يتعلق بهذه المسألة الاخيرة ، لاحظ أنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية وافقت على إنشاء وظائف جديدة لانشطة مراقبة المخدرات ، فإن كثيرا

(السيد غوميز ، الجمهورية الدومينيكية)

من هذه الوظائف لم يتم شغله بعد . وأضاف قائلا إن وفده يؤيد الاقتراحات البناءة التي قدمتها الوفود الاخرى ويرى وجوب اتخاذ مقرر بشأن الجوانب الإدارية للبرنامج .

٣٥ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) : قال إن الامانة العامة ينبغي أن تحيط علما بالمشكلة التي تسببها الادوار التي تختص بها اللجنة الخامسة واللجان الرئيسية الاخرى ، بغية تحديد المهام الخاصة باللجنة الخامسة تفاديا للازدواج في الاعمال .

٣٦ - السيد فوران (وكيل الامين العام بالنيابة لشؤون الإدارة والتنظيم) : رد على السؤال الذي طرحه ممثل كينيا فقال إن من الضروري اتخاذ مقرر في الدورة الحالية لكي لا يتبدد الزخم ، حيث أن من المقرر للبرنامج أن يدخل حيز التشغيل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وأردف قائلا إنه يوافق على أن درجة الاستقلال التي ستمنح للبرنامج أمر ذو أهمية حاسمة وإنه يرى أن من المفيد اتباع الممارسة المعتادة المتمثلة في ربط الاستقلال بمصدر التمويل . وقال إنه هو نفسه يرى أنه نظرا لمستوى التمويل الآتي من الميزانية البرنامجية ، ينبغي أن يكون البرنامج شبه مستقل ، وحث اللجنة على النظر بصورة جادة في توصيات الامين العام استنادا الى المقترحات المقدمة من اللجنة الاستشارية . وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية فيما ذهبت إليه من لزوم تبسيط الهيكل كما أعرب عن اعتقاده بأن تفويض السلطة الى المدير التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ نظام الموظفين وتسيير الشؤون المالية سيكون تدبيرا جيدا فيما يتعلق بتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم .

٣٧ - الرئيس : قال إنه لا يظن أن اللجنة على استعداد لاتخاذ مقرر بشأن الموضوع في المرحلة الحالية ، ومن ثم طلب الى ممثلي السويد والمكسيك أن يقوما بتنسيق مشاورات غير رسمية بين الوفود المعنية بغية إعداد نص متفق عليه كي تنظر فيه اللجنة مجتمعة .

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٦ : المسائل السياسية الخاصة (تابع)
(A/C.5/46/39 ؛ A/46/16 و A/46/7/Add.13)

٣٨ - السيدة سيمون (فانواتو) : قالت إنه على الرغم من أن عدد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يزال كما هو منذ عام ١٩٨٦ ، ظل يحدث انخفاض مطرد في الوظائف والموارد المخصصة لمعالجة حالة تلك الاقاليم . فمنذ فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، انخفض عدد الوظائف الإجمالي من ١٢٨ الى ٣٦ وظيفة ، ومن ثم فإن وفدها

(السيدة سيمون ، فانواتو)

لا يستطيع أن يفهم الاقتراحات الداعية الى إجراء مزيد من التخفيض ، وبخاصة خلال العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . وبالإضافة الى ذلك ، فإن هيئات إنهاء الاستعمار قد أبدت انضباطا ملحوظا في نفقاتها ، إذ لم تستخدم إلا ٥٠ في المائة من الاعتماد المخصص لها في عام ١٩٨٤ و ٣٧,٦ في المائة في عام ١٩٨٩ . وأضافت قائلة إنه في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ، فإن وفدها يعتقد أن إجراء أي تخفيضات أخرى في الموظفين أو في اعتمادات الميزانية أمر لا يمكن تبريره .

٣٩ - السيد مونغبي (بنن) : قال إن إعلان الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ بصفتها عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار ، أثبت التزام الجمعية العامة بمواصلة عملية إنهاء الاستعمار والحاجة إلى انجاز هذه العملية خلال إطار زمني معقول . بيد أنه على الرغم من أن عدد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ظل كما هو منذ عام ١٩٨٤ ، فإن الموارد المخصصة لهذا القطاع قد انخفضت من ١,٣ في المائة من الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ إلى ٠,١٦ في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وهذه الارقام كافية بذاتها للتعبير عن الحالة ، وكما خلص الامين العام في تقريره (A/C.5/46/39) ، فإن إجراء مزيد من التخفيضات أمر لا يمكن تبريره .

٤٠ - واستطرد قائلا إن وفده لا يستطيع فهم التحفظات التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/46/7/Add.13) . وطلب إلى اللجنة أن تؤيد تاييدا كاملا النتائج الواردة في تقرير الامين العام قائلا إن حل مشاكل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يقتضي توفير الموارد اللازمة في إطار الباب ٦ .

٤١ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) : لاحظ أنه أصبح من المعتاد أن تُسمع في اللجنة الخامسة مقولة إن عملية إنهاء الاستعمار قد انجزت ، وإن شعوب الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي راضية بمصيرها ، وإن الامم المتحدة لا ينبغي أن تبذل مزيدا من جهودها ومواردها بشأن تلك القضية . وقد تناقصت بالفعل الموارد المخصصة لانشطة إنهاء الاستعمار تناقصا مطردا على مدى السنوات الست الماضية ، من ١,٣ في المائة من الميزانية العادية في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ إلى النسبة المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وهي ٠,١٦ في المائة ، كما أن لجنة البرنامج والتنسيق طلبت تقديرات منقحة للبرنامج الفرعي "الوصاية وإنهاء الاستعمار" ، والهدف غير

(اليسد لوهيا ، بابوا غينيا الجديدية)

المعلن من ذلك هو إجراء مزيد من التخفيض في الموارد . بيد أن تقرير الامين العام (A/C.5/46/39 ، الفقرة ٣٠) يبين أن عبء العمل من المرجح أن يزداد في السنوات المقبلة نتيجة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار . والنتيجة التي تستقى من تقرير الامين العام هي أنه لا يوجد مبرر لإجراء أي تخفيض إضافي للموارد في المرحلة الراهنة .

٤٣ - وأردف قائلا إن أنشطة إنهاء الاستعمار هي علاوة على ما سبق إحدى مسؤوليات المنظمة المنصوص عليها في الميثاق ، ومن ثم فإن من العسير فهم السبب في اسناد أولوية منخفضة لها بصفة مستمرة . واسترسل قائلا إن مسألة بالاو تلقى تأييدا من عدة وفود هامة في مجلس الوصاية ولكن ينبغي الا يغيب عن الاذهان أن هناك ما مجموعه ١٨ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . ومسؤولية الامم المتحدة في هذا الصدد لن تنتهي إلى أن يمارس آخر إقليم من تلك الاقاليم حقه غير القابل في التصرف في تقرير المصير والاستقلال . واستنادا إلى هذه الاسباب ، أعرب عن أمل وفده في أن توصي اللجنة الخامسة باعتماد التقديرات المنقحة المقدمة من الامين العام في إطار الباب ٦ .

٤٣ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن بلده ، باعتباره مستعمرة سابقة ، يساند عملية إنهاء الاستعمار ويؤيد تطلعات جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تسعى حقا إلى نيل الاستقلال . بيد أن بلده يرى أن اعتماد الموارد المخصص لإدارة المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وانهاء الاستعمار والوصاية ، الذي يتجاوز ٩ ملايين دولار ، لا يزال مرتفعا نسبيا ، وهو لا يمثل في الواقع إلا جزءا صغيرا مما تنفقه الامم المتحدة على الانشطة المتصلة بإنهاء الاستعمار . وينبغي النظر إلى مسألة مستويات الموارد في السياق الاوسع نطاقا الذي يشمل الالتزام بتحقيق الاستقلال في ناميبيا والانشطة الحالية في الصحراء الغربية ، وكذلك من منظور التكاليف الضخمة المطلوب من الدول الاعضاء تحملها خارج نطاق الميزانية العادية للامم المتحدة .

٤٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي علاوة على ذلك توجيه النظر إلى الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١ من تقريرها (E/46/7/Add.13) والتي مؤداها أن موظفي إدارة المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وانهاء الاستعمار والوصاية قد لا يكونون كلهم مُحمَّلين تحميلا كاملا . وذكرت اللجنة الاستشارية أيضا في الفقرة ١٤

(السيد ميكالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

من تقريرها أن الموظفين الاثني عشر المتبقين من مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا لا يزالون ينتظرون التنسيب داخل الامانة العامة . واسترسل قائلا إن وفده يطلب تقديم إيضاح بشأن هذا النقص في استغلال الموارد البشرية وإن وفده سيقترح أيضا إلغاء الوظيفة الشاغرة حاليا التي رتبتها مد - ٢ في شعبة إنهاء الاستعمار والوصاية ، والتي لم تقدم اللجنة الاستشارية توصية بشأنها ، وإن كانت قد أبدت في تقريرها (الفقرة ١٣) تشككها فيما إن كانت هذه الوظيفة ضرورية في تلك الشعبة . وأعرب عن رغبته في أن يوضح أن طلب تقديرات منقحة في إطار الباب ٦ الصادر عن لجنة البرنامج والتنسيق حظي بالتأييد من جانب تلك اللجنة كلها ولم يقتصر ذلك على مجرد حفنة من الوفود . واختتم كلامه قائلا إن الهدف هو تعزيز البرامج الخاصة لحالات الطوارئ ، الذي قدم لها بلده مؤخرا تبرعا إضافيا قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار .

٤٥ - الرئيس : قال إنه سيعتبر أن اللجنة تود أن توافق على نتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٦ ، بصيغتها الواردة في الفقرات من ١١٥ إلى ١١٨ من تقريرها (A/48/16) .

٤٦ - وقد تقرر ذلك .

٤٧ - ووُوفق في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٤٠٠ ٤٨٤ ٩ دولار في إطار الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أساس أن المسائل المُشارة فيما يتصل بالباب ٦ سيجري بحثها في مشاورات غير رسمية يتم بعدها إجراء أي تعديلات لازمة .

حالة الابتكارات التكنولوجية في الامم المتحدة (A/46/7/Add.12 ، A/C.5/46/1 و Corr.1)

٤٨ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده يأسف لأن مناقشة هذا الموضوع الهام ، موضوع تطبيق التكنولوجيات الجديدة ، تجري في هذه المرحلة المتأخرة ، وبخاصة في ضوء الاستثمارات الضخمة التي التزمت بها الامانة العامة بالفعل أو التي تنظر حاليا في الالتزام بها . وأردف قائلا إنه على الرغم من ذلك ، فإن وفده يعرب عن تقديره للتقرير الممتاز الصادر عن اللجنة الاستشارية وعن ثقته في أن التوصيات الواردة فيه ستحول دون إنخراط الامانة العامة في إنفاق الاموال المقدمة

(السيد ميكالسكي ، الولايات
المتحـــــــدة الامريكيـــة)

من الدول الاعضاء انفاقا يشوبه سوء التخطيط . وحرصا على كفالة التنفيذ الدقيق لتلك التوصيات ، فإن وفده يقترح أن يتضمن المقرر الذي تتخذه اللجنة الخامسة بشأن البند قيد النظر من جدول الاعمال نصا يقضي على وجه التحديد بأن يتناول الامين العام في تقريره التالي جميع المسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية .

٤٩ - وتطرق الى موضوع استخدام الحاسبات الالكترونية ، فأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية فيما أعربت عنه من آراء في تقريرها (A/46/7/Add.12 ، الفقرات من ٣ الى ٥) ، مؤداها التشكك في صلاحية سياسة الامانة العامة الرامية الى وضع حاسبة الكترونية على مكتب كل موظف (باستثناء موظفي الحرف والصنائع والامن) . واسترسل قائلا إن تخصيص الحاسبات الالكترونية ينبغي أن يؤسس على الاحتياجات التشغيلية الفعلية . ومن المفيد الإشارة الى تجربة صندوق الامم المتحدة للسكان في هذا المجال مؤخرا ، حيث وُجد أن بعض الموظفين لا يستفيدون ، لاسباب ثقافية أو لاعتبارات المكانة ، من الحاسبات الالكترونية التي وفرت لهم . وأعرب عن اتفاق وفده أيضا مع اللجنة الاستشارية في أن المبلغ الذي استعملته الامانة العامة لاغراض الميزانية كتكلفة للوحدة الواحدة من الحاسبات الالكترونية الخفيفة مبلغ مرتفع أكثر مما ينبغي . وأعرب عن أمله في أن تكون الطرازات التي سيجري شراؤها مستقبلا أقل تكلفة .

حالة أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الامم المتحدة (A/46/7/Add.12 ، A/C.5/46/5)

٥٠ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : أعرب عن قلق وفده إزاء المعلومات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7/Add.12 ، الفقرة ١٣) ، والتي مؤداها أن تكاليف بدء مشروع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للنظام الموحد ستتحملها الامم المتحدة وحدها . وأردف قائلا إنه ينبغي للامين العام أن يكفل التوصل الى اتفاقات رسمية مع الوكالات المتخصصة تنص على أن تسدد تلك الوكالات الى المنظمة حصتها من التكاليف الاستثمارية . وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية في الرأي الذي أعربت عنه في الفقرة ١٣ من تقريرها ومؤداه أن الترتيبات التشغيلية لتنفيذ شبكة ناقلة مشتركة تحتاج الى مزيد من الإعداد مع وضع تقديرات للتكلفة وخطة للتمويل .

مشروع النظام المتكامل للمعلومات الإدارية (A/46/7/Add.12 ، A/C.5/46/24)

٥١ - السيد لندفوري (السويد) : أعرب عن ترحيبه بتقرير الامين العام المتعلق بمشروع النظام المتكامل للمعلومات الإدارية (A/C.5/46/24) . وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن المستعملين المقبلين لهذا النظام قد اشتركوا بصورة وثيقة في إعداد تصميمات النظام وأن جميع المستعملين المحتملين مؤيدون للنهج المُتخذ في وضع تصميمه الخارجي . وأعرب عن سرور وفده أيضا لما لاحظه من أن فريق المشروع قد أقام صلة تعاونية وثيقة مع شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وعن ارتياحه لان منظمات أخرى تابعة للامم المتحدة أعربت عن رغبتها في الاستخدام الفعلي لذلك النظام ، مما سييسر على وجه الخصوص وضع معايير موحدة للمحاسبة . وأعرب عن موافقة وفده على تعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/46/7/Add.12) ، وعن اعتقاده بوجوب النظر في تحميل المنظمات المستعملة الاخرى حصة عادلة من تكاليف الإنشاء ، ودعوتها أيضا الى المساهمة في تكاليف الصيانة المقبلة . وأضاف قائلا إن وفده يقترح بالتالي تحديد رسوم للاستعمال تدفعها منظمات الامم المتحدة الاخرى الراغبة في استعمال النظام .

٥٢ - وأردف قائلا إن المعلومات الواردة في تقرير الامين العام كان يمكن مع ذلك أن تكون أكثر بيانا فيما يتعلق بمجموع تكاليف المرحلة الاولى للنظام . ومن المهم أن يُوفر للدول الاعضاء تقدير مستكمل للتكاليف الكلية المسقطة ، مع بيان لما إن كان من المتوقع حدوث اختلافات كبيرة عن التقديرات السابقة . ومن ثم ، فإن وفده ينتظر التقرير الذي سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بشأن النفقات التقديرية للنظام المتكامل للمعلومات الإدارية ويفترض في هذا الصدد أنه لن يجري تجاوز تقديرات التكلفة الاصلية التي ترجع الى عام ١٩٨٨ فيما يتعلق بالمرحلة الاولى من المشروع .

٥٣ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : أعرب عن اتفاقه مع ممثل السويد في وجوب تقاسم تكاليف النظام المتكامل للمعلومات الادارية مع الوكالات الاخرى . وقال إنه يبدو فضلا عن ذلك أن مجموع تكاليف المرحلة الاولى من المرجح أن تتجاوز ٣٨ مليون دولار (بأسعار عام ١٩٨٨) ، ولكن لم يتح بعد أي تقدير منقح لها . ومن ثم طلب تقديم معلومات من الامانة العامة عن الحالة المالية للمشروع وعما إن كان من المتوقع حدوث أي زيادة كبيرة في التكاليف . كما أعرب عن قلق وفده الشديد لانه رغم انقضاء ثلاث سنوات لم تحدد الامانة العامة بعد ما هي النظم الادارية الداخلية التي يمكن الغاؤها بمجرد انشاء النظام المتكامل . ومبعث القلق من هذا

(السيد ميكالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

الأمر هو أنه يوحي بأن النظام المتكامل ربما لم يكن له مبرر على الاطلاق . وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات في أقرب موعد ممكن بشأن الوفورات المحتملة من الموظفين والاستخدام المحتمل للنظام .

٥٤ - السيد كنشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يؤيد ادخال التكنولوجيا الجديدة بشرط أن تقابل التكاليف وفورات عاجلة في تكاليف الموظفين . وأردف قائلا إن وفده كان قد طلب سابقا تقديم تحليل مقارن لتكلفة وفائدة انشاء النظام المتكامل للمعلومات الادارية ، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن . ومن ثم كرر مطالبته للأمانة العامة تقديم ذلك التحليل .

٥٥ - وعلّق على التقرير المرحلي الثالث للأمين العام بشأن النظام المتكامل للمعلومات الادارية (A/C.5/46/24) ، فسأل عن العدد الذي يمكن نقله من الموظفين العاملين حاليا في وظائف ادخال البيانات التي تحدّد بالفعل أنها ستلغى (الفقرة ٥٥) وعن الوفورات التي ستنجم عن ذلك في التكاليف .

٥٦ - واستطرد قائلا إن النظام المتكامل للمعلومات الادارية مشروع بالغ الضخامة صادف صعوبات وتأخيرات كبيرة . وفي الواقع أنه حدث مزيد من التدهور فيما بين اعداد الباب ٣٣ ـ ألف وإصدار التقرير المرحلي الثالث . ولا يكاد يوجد شك في أن المشروع بأسره يمثل اخفاقا ماليا ، ومن ثم فإن وفده يود من الأمانة العامة أن تبلغ اللجنة بتكلفة انهاء المشروع على الفور . وقال إنه لا يستطيع أن يرى لماذا لم يوقف المشروع حتى الآن ، مع وضوح أنه يسير سيرا سيئا ، ولماذا لم تستطع الأمانة العامة تقييم الفوائد المفترضة للنظام تقييما كميا . ولعل اللجنة تلاحظ أن النظام المتكامل لم يكن على الاطلاق جزءا من أي اتفاق في أي هيئة حكومية دولية في إطار التدابير المتخذة لتحسين الكفاءة ، ولكن شرع فيه بمبادرة من الأمانة العامة .

٥٧ - وأردف قائلا إن كثيرا من الوفود لديه تحفظات بشأن المشروع ، وإنه في هذا الوقت الذي بدأت فيه المنظمة تجابه مرة أخرى صعوبات مالية ، فإن تمويل المشروع يثير شكوكا حقيقية ، لا سيما بشأن الأسلوب الذي تم به تحميل تكاليف على حساب صيانة السلم . واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي للجنة الخامسة أن توصي بانهاء المشروع .

٥٨ - السيد موروداكو (فرنسا) : لاحظ أن التقرير المرحلي الثالث المتعلق بالنظام المتكامل للمعلومات الادارية يفيد أن النظام سينفذ أولا بالانكليزية ، وأنه يمكن توفير لغة رسمية أخرى إذا أتيحت الاموال اللازمة . وأعرب عن رغبته في أن يعرف إن انت الامانة العامة تعتزم انشاء النظام بالانكليزية فقط . وقال إن وفده سيكون آسفا إذا كان هذا هو القرار .

نظام التخزين والاسترجاع باستخدام الاقراص الضوئية (A/46/7/Add.12 و A/46/88 و A/C.5/45/58 و Corr.1 و A/C.5/46/26)

٥٩ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن من غير المقبول ألا تعرف تكاليف مشروع الاقراص الضوئية إلى أن يُستكمل المشروع في المقر وجنيف في عام ١٩٩٢ . وقد لاحظت اللجنة الاستشارية نقص الاهتمام لدى البعثات باستخدام المحطات الطرفية للاقراص الضوئية ، ومن ثم لا يوجد على وجه التأكيد سبب لان تدفع المنظمة تكاليف تلك المحطات الطرفية . وفيما يتعلق بعدد المحطات الطرفية المخططة ، أعرب عن رغبته في أن يعرف إن كان من المعتزم توفير محطة واحدة لكل موظف ، كما هو معتزم بالنسبة للحاسبات الالكترونية الشخصية .

٦٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن التكاليف المذكورة لصيانة المشروع قد تكون أقل من التقدير السليم وأنه لا يتوفر إلاّ ضمان محدود ، مما يعني احتمال حدوث زيادات كبيرة ما لم تتمكن المنظمة من إبرام اتفاق مناسب مع المتعاقد . وأعرب عن عدم اقتناعه بأن هذا سيحدث فعلا .

٦١ - وأردف قائلا إنه قد أحاط علما بتعليق اللجنة الاستشارية الذي مؤداه أن العائد الاستثماري للمشروع سيكون ضئيلا حتى عام ١٩٩٥ وأن الفوائد الطويلة الاجل غير مؤكدة ، وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في أنه ينبغي تأخير مواصلة تنفيذ المشروع في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ريثما يتم تقييم المرحلة الاولى . وأضاف قائلا إنه في حين أن وفده يؤيد مشروع الاقراص الضوئية من حيث المبدأ ، فإن انعدام الفوائد المالية الواضحة يوحي بوجوب إعادة النظر في المشروع نظرا الى الصعوبات المالية التي تجابه المنظمة .

٦٢ - وأعرب عن تأييد وفده لرأي اللجنة الاستشارية الذي مؤداه وجوب تقديم تقرير شامل واحد عن الابتكارات التكنولوجية في الامم المتحدة ، وأن يتناول ذلك التقرير جميع الشواغل التي أثارتها اللجنة الاستشارية والتوصيات التي وضعتها . وقال في ختام كلامه إنه واثق على وجه الخصوص من أنه سيجري بذل جهد يكفل أن تكون جميع التكنولوجيات الجديدة مُستوعبة استيعابا تاما .

٦٣ - السيد موراداكو (فرنسا) : قال إن تقرير الامين العام المتعلق بمشروع الاقراص الضوئية تقرير غير دقيق ، إذ أنه يذكر أن تنفيذ المرحلة الاولى قد بدأ بالفعل ، وهذا غير صحيح . وأردف قائلا إن وفده لا يسعه تأييد اتخاذ أي مقرر على أساس تقرير يتضمن معلومات غير دقيقة من هذا القبيل . ومن الامور الواضحة أهمية أن تكون التقارير دقيقة .

٦٤ - السيد كنشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مشروع الاقراص الضوئية . وتساءل عن مصير التحليل المقارن لتكاليف وفوائد المشروع الذي طلبته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والاربعين ، وعما إن كانت قد اتبعت طريقة العطاءات التنافسية الدولية ، وعما إن كانت تتوفر جهات توريد بديلة . ويبدو من تقرير اللجنة الاستشارية أن التكاليف الكلية للنظام مبينة بأقل من تقديرها السليم ، كما يبدو من التعليقات الواردة بشأن سرعات الإرسال والطبع أن مشروع الاقراص الضوئية لا يمكن أن يحل محل النظام الحالي لطبع وتوزيع الوثائق . وأعرب عن قلق وفده إزاء تكلفة إنشاء محطات العمل الخاصة بالاسترجاع وتكلفة الحصول على تراخيص البرامجيات .

٦٥ - السيد تيرلينك (بلجيكا) : أعرب عن قلق وفده لما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا . وقال إنه إذا كانت هذه المزاعم صحيحة ، فينبغي للجمعية العامة أن تتخذ الإجراء المناسب .

٦٦ - الرئيس : قال إن اللجنة سترجئ اتخاذ مقرر بشأن البنود المعروضة عليها كي تتيح للامانة العامة ما يلزم من الوقت للرد على ما طرح من أسئلة تتسم بشيء من الطابع التقني .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥